عن عملية هدم حي "حارة المغاربة" في القدس وترحيل سكانه العرب

ننقل هنا ترجمة لإحدى الوثائق السرية التي سمح مؤخرا فقط بنشرها من قبل جهاز "أرشيف الدولة" الإسرائيلي، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ عاما على حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لمدينة القدس وباقي أراضي فلسطين التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتتناول هذه الوثيقة غير المعنونة سوى بكلمة "سري"، نص رسالة موجهة كما يبدو من ديوان رئاسة الحكومة إلى رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية وعدد من دول أوروبا الغربية، يشف من مضمونها أنها عبارة عن توجيهات لأفراد تلك البعثات بشأن التعامل مع ردود فعل سلبية محتملة في الساحة الدولية إزاء قرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية سراً في تلك الفترة وتتعلق بإخلاء وطرد سكان حي "حارة المغاربة" في القدس القديمة والاستيلاء على ما تبقى من بيوت وعقارات عربية في الحي تمهيدا لهدمها وإزالتها وإعادة بناء وتأهيل ما يسمى بـ "الحي اليهودي" على أنقاض الحي الفلسطيني في المكان.

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد حرصت طوال العقود الخمسة الماضية على إخفاء ومنع نشر جميع الأوراق الرسمية الأرشيفية ذات الصلة بالقرارات الحكومية المتعلقة بهدم "حي "حارة المغاربة" وتفريغه من أصحابه وسكانه العرب، ضمن خطة وعملية منهاجية شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذها بعد أربعة أيام من انتهاء حرب ١٩٦٧ ، سوت في نطاقها، وفي غضون ساعات قلائل، الغالبية العظمى من بيوت الحي بالأرض وحولت المنطقة إلى ساحة صلاة لليهود (في ساحة البراق– حائط المبكى) وفيما بعد أقامت على قسم كبير من انقاض الحي العربي أول حي استيطاني يهودي في القدس.

سري

حكومة إسرائيل، واشنطن، نيويورك، لندن، باريس، بروكسل، روما، بون، ستوكهولم، بون، فينا لاهاي. المكتب، القدس

أرسل بتاريخ: ١٩٦٧/٠٩/١٤

أ. في تاريخ ٣ أيلول (١٩٦٧) قررت الحكومة تفويض وزير المالية الإعلان عن نية لوضع اليد لمدة عام على أراض وعقارات تقع في منطقة الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس وذلك لغرض إجراء مسح واستطلاع لوضع هذه العقارات. وقد نشر هذا القرار في الصحف الرسمية بتاريخ ٦٧/٠٩/١٤.

ب. يهدف القرار إلى تفحص إمكانية ترميم وإعادة تأهيل الحي اليهودي، وتفحص واستيضاح وضع الملكية والحيلولة في هذه الأثناء دون وقوع اقتحامات وتعديات.

ت. فيما يلي عدد من الحيثيات والتفاصيل الإضافية:

١. يقيم في الحي حاليا قرابة ٣٥٠٠ من السكان العرب، ليست هناك أي خطة حتى الآن لإخلاء جسدي.

٢. يوجد في المنطقة مسجدان جرت الإشارة لهما في الخريطة المرفقة بالقرار.

٣. يعتزم المنفذون بعد عدة أسابيع جلب وإدخال وحدة عسكرية متدينة من لواء "الناحل" (الشبيبة الطلائعية المحاربة) إلى المنطقة لتباشر في عملية المسح وتنفيذ أعمال البنية التحتية (شبكات المياه والمجاري والكهرباء والطرق). أفراد هذه الوحدة لن يرتدوا زي جيش الدفاع الإسرائيلي.

٤. من أجل الحؤول دون ادعاءات أو اعتراضات بشأن أعمال مصادرة، جرى تحديد فترة وضع اليد على العقارات بمدة سنة واحدة فقط.

د. من الممكن أن يفسر القرار المذكور أعلاه في الساحة العالمية كمصادرة لأرض وطرد للمالكين من منطقة الحي اليهودي سابقا، ولا سيما على خلفية المداولات الجارية في الجمعية العامة (للأمم المتحدة). هذا الأمر يتطلب ويستوجب رداً إعلاميا ودعائيا من جانبنا، في حال نشرت لديكم أخبار بروحية سلبية.

هـ. فيما يلي بعض الحجج التي يمكن الاستعانة بها في الدعاية:

١. التأكيد على الموضوع البيئي–الصحي: ضرورة المعالجة السريعة لمشاكل الصرف الصحي (المجاري) والمياه وما شابه ذلك.

٢. تبيان الفارق بين "وضع اليد"–والذي يعني تجميد مؤقت للحقوق في العقارات إلى حين التوصل إلى تسوية مع المالكين–وبين المصادرة.

٣. المسجدان القائمان في الحي أخرجا من مساحة المنطقة المشمولة في القرار.

٤. التأكيد على وجود قانون واحد يطبق على مالكي العقارات اليهودية والعربية في الحي (فالعقارات التي سيتضح أن ملكيتها هي ملكية يهودية، سوف يتم تجميدها أيضا).

٥. في حال أثيرت في المستقبل المسألة المتعلقة بإخلاء (سكان) من المنطقة، يصار إلى التأكيد على أن كل من سيتم إخلاؤه سيحصل كأمر بديهي على شقة كتعويض.

و. مرفق مواد دعائية إضافية

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)